

الصراع بين الحكومة والتجار

موقف الشعب منه وواجبه فيه
للأستاذ "س . ."

بين الحكومة والتجار صراع دائم منذ نشوب الحرب أخذت مظاهره تتضح وتشد في الأيام الأخيرة ، والأجدر أن نسميه صراعا بين المجتمع والتجار ، فماتصنع الحكومة شيئا إلا أن تحاول تغليب مصالح المجتمع على مطامع فئة صغيرة تريد الفنى الفاحش المرعب على حساب المستهلكين ، ولو تعرض كان الأمة كله للفوضى والاضطراب .

بدأ هذا الصراع برفع أسعار بعض المواد التي تعد في المرتبة الثانية من الضروريات كالسكروالكبريت والبتروول ، ثم أخذ يشمل كل شيء حتى امتد أخيرا للضروريات الأولية كالخبز والقمح والسمن والزيوت ، ولم تبق سلعة واحدة لم يشملها الغلاء المصطنع الذي تحركه شهوة التجار للفنى والثراء .

رفع التجار الأسعار ، وفرضت الحكومة تسعيرة لكثير من المواد ، ولكن الفئة القليلة حاولت التفلت من الخضوع للتسعيرة حينما من الزمن ، فاشتدت الحكومة في المراقبة والعقوبة ، وعندئذ لجأ المستربحون إلى طريقة أخرى حتى إخفاء السلع من السوق حتى يرغموا الحكومة على رفع الأسعار ويرغموا المستهلكين على طلب السلع دون التقيد بأسعارها الرسمية ، وحينذاك سنت الحكومة أمر الاستيلاء واستولت بالفعل على كثير من الموجودات فقاوم التجار هذا الإجراء بأن أوحوا إلى عملائهم ألا يصدروا إليهم شيئا من الأقاليم حتى لا تضبطه الحكومة في الأسواق ...

تلك خطوات المعركة باختصار ، ويؤلمنا أن نقول : إن حيل التجار اللثيمة تكاد تغلب الإجراءات الرسمية المستقيمة ، فالواقع أن المستهلك يقرأ الأوامر والقوانين فيفرح ، ولكنه حين يهبط السوق ليشتري يجد أوامر وقوانين أخرى تنفذها طائفة المستربحين المستغلين ، ويجد الغلاء يشمل كل شيء ويحد نفسه مضطرا للشراء بالأسعار المفروضة ، وإلا حرم نفسه وعائلته كل الضروريات أو بعضها وهذا ما لا يستطيع .

وإذا حاولت الاحصاءات الرسمية لأسعار المعيشة أن تعتمد على أرقام التسعيرة الجبرية ، فإنها لا تصور الحالة الحقيقية الواقعة في الحياة ، وفي هذا خطر كبير ، إذ أن هذه الإحصاءات تفر وتخدع ، وتعطى المسؤولين عن تقدير الأجور والعلاوات وتصريف الشؤون الاجتماعية فكرة خاطئة عن الظروف التي يخضع لها الموظفون والعمال وباقي طبقات الشعب في هذه الأيام .

ولا بد لهذه الحال من علاج فإن عواقبها خطيرة ، وقد بذلت الحكومة — من ناحية التشريع — مجهودا مشكورا ، ولكن يجب أن تبدل من ناحية التنفيذ مثل هذا المجهود ، وأن تبدل الشعب — لحماية نفسه — أكثر مما يبذل الآن ، فما تستطيع الحكومة وحدها كفاية ما كانت جهودها أن تنهض ، ككافة كل باجر من أقصى البلاد إلى أقصاها ، ما لم تنمقد نية المستهلكين على حماية أنفسهم من هذا الاستغلال البغيض .

وفينا إلى صندوق تفصيل ما ينمى عمله لواقف هذا السعار الذى انتاب طائفة من الشجار

من حيز ما علمت من وسائل مكافحة الفلاء المصطنع ، ما كان متبعا فى أيام الحرب العظمى الماضية من عد كل موضى وزارة القومين من رجال انضبطية القضائية ، مع مكافأة كل من يستطيع منهم ضبط مخالفى التسيرة بنسبة معينة من قيمة ما يضبطه ، أو بمكافأة تقدرها المحكمة العسكرية فى حالة عدم تقويم المخالفة المضبوطة .

وأقول : إن هذا من خير ما أتجه التفكير بالقياس إلى عادات الشعب المصرى وروحه العامة وظروفه الخاصة ، فالواقع أن روح الشعب وضروره كلها تضعف من أثر القوانين وأثر المجهودات الحكومية ، فأظهر ما يتميز به أنه متسامح إلى درجة التفريط فى حقوقه ، كاره لكل ما يجره إلى دور الحكومة ولو كان شاهدا بريئا أو صاحب حق ، فهو يفضل أن يكتم الشهادة وأن يترك حقه على أن يجره ذلك إلى الخاتم وإجراءاتها الطويلة المعقدة .

وليس هذا مجال التفصيل فى شرح أسباب هذه الحالة النفسية ، ولكن يمكن تلخيصها فى أنه لشعب طال عليه الظلم حتى نسى حقوقه الأولية ، ولقى من اضطهاد الحكام على اختلاف جنسياتهم ما كرهه أن يقدم لهم معونة ، وقامت الحرائل بينه وبين هؤلاء الحكام حتى اقتنع بأن شكواه لا تجدى وأنهم لا يعنون بشأنه أية عناية .

ولا بد أن تمضى فترة طويلة فى النظام الديمقراطى حتى تتغير هذه العقيدة ، وحتى يقتنع الجمهور بأن بينه وبين حكامه صلة وثيقة ، وأن هؤلاء الحكام خدمه لاسادته وأن مصلحته ملحوظة ، وشكواه مسموعة .

وأمر آخر هو الجهل الذى يحول بين الغائبية وبين فهم القوانين والأوامر التى قامت على عقلية أخرى غير عقلية الشعب المصرى لاقتباسها من قوانين أوربية وضعت لمجتمعات راقية . تلك القوانين التى تفرض فى الجمهور الأسمى الجاهل المتسائر العلم بأراء " دالوز " وقانون " نابليون " فقد قامت الخطوة بين هذا الجمهور وبين القوانين التى لا يفهمها والتى لم تستمد من طبيعته وضروره حتى ليكره أن يساعد على تنفيذها ولو جاءت فى صالحه !

وأمر ثالث وهو طول الاجراءات وبطؤها وسوء ما يتعرض له من يريد الاستسكان بحرفية القوانين وتنفيذها من ضياع وقت ، وتوليخ في كثير من الأحيان يصبه عليه من يطلب إليهم تنفيذها من رجال البوليس المتقنين بأضعاف ما يطبقون .

وأشد من هذا كله أثرا في تساهل الجمهور وعدم تمسكه بتنفيذ القوانين عامة وأوامر التسعيرة خاصة ، هو نظرة المجتمع السبئية لمن يريد الاستسكان بالقانون ، نتيجة لكل ما تقدم ، فمن سوء احظ أن هذا المجتمع ينظر إلى مثل هذا الرجل نظرتة إلى متحدائق متكلف . ولا يهضم تمسكه بحقه وحق المجتمع بل يقابله بالجزء والتهمك ويحاول أن يساعد المخالف للقانون على مخالفتة !

وليس هذا بالغريب بعد بيان أسبابه السابقة ، ولكنه وخيم العاقبة على المجتمع . ومن الواجب محاولة تغيير هذه الروح بجميع الوسائل الممكنة . ولا سيما في شئون التموين .

ومن أبداع الوسائل ذلك انذى تقدم ذكره ، وهو تخصيص مكافأة لمن يضبط تاجرا يخالف التسعيرة ، فهذه المكافأة تحفز الفرد على مخالفة روح المجتمع التي مر ذكرها ، وتجعل مقابلا لما يصادفه من العناء في إثبات المخالفة ومن ضياع الوقت الذي لا بد منه مع الإجراءات المطونة والقائمين بها المثقلين بعشرات من أمثاها .

ولست أرى مبالغة ولا فوضى في منح هذا الحق لكل موظف في الدولة لا لموظفي التموين وحدهم ، فالموظفون منبتون في كل مكان وفي جميع بلاد المملكة ، وشعور التجار بالرقابة عليهم من هذا العدد الكبير كليل أن يث في قلوبهم الرعب وأن يقفهم عند حد معقول من الجشع الاثيم .

ومن الضروري الانحاي العاصمة دائما بل اشرك معها الريف في العناية ، فموظفو التموين هم غالبا في القاهرة ، أما الموظفون جميعا فوزعون في بلاد ومدن شتى هي كذلك في حاجة للعطف عليها ، وغل يد المستربحين فيها ، ووسائلهم هناك أشنع وأعنف من وسائلهم في المدينة إذ يأمنون كل مراقبة أو مؤاخذة .

ومتي أخذ كل موظف في مراقبة السوق عند شراء لوازمه — وتشدد في تنفيذ التسعيرة اقتدى به الجمهور كله ، وزالت هذه الروح المتهاونة المتساهلة ، وبدا القانون صديقا للشعب لاعدوا له كما يتوهم ، فنفيد من هذا كسبا اجتماعيا آخر هو التقريب بين الشعب والقانون .



على أن هذا كله لا يحدى ما لم تكن الاجراءات سريعة وحاسمة ، وما لم يتشبع التأمون على تنفيذها بالغيرة عليها والتحمس لها وعد أنفسهم مجتدين في معركة يجب أن يتنصر القانون والمجتمع فيها على فئة غاشمة لا تستحق العطف ولا الرحمة ولا الإمهال .

ولا بد لمن يعلم ثقل المهمات الملقاة على عاتق رجال البوليس أن يعطف عليهم ويقدر موقفهم ويتذمر لهم عن كثير مما يبدو منهم من ضيق الصدر بالشاكين المتراحمين ، ولكن مشكلة الغلاء تستحق منهم تضحية جدية . تستحق منهم أن يفتحوا صدورهم لكل شاك وأن يقبصوا بيد من حديد على مخالفى القانون وأن يعدوا هذا خدمة للوطن لا تقل عن خدمة الجنود فى الميدان شرفاً ونفعا .

أما إجراءات المحاكمة فىلبنى ألا تزيد على أسبوع ، فالسرعة لا تقل قيمة عن شدة العقوبة ، والعبرة لا تكتم إلا بالشدة والسرعة معا .

وعلى ذكر الشدة أرى - من الوجهة الاجتماعية - أن أشد العقوبات هولا وخشونة لا تعد قاسية بالقياس إلى صنيع التجار فى هذه الأيام ، فالمصادرة بلا تعويض والجلد وإقفال المتجر إقفالا دائما ، كلها عقوبات جائزة وعادلة فى مثل هذه الظروف .

ويجب أن ننظر إلى فعل هؤلاء المسترجين لا على أنه طلب للمرج الفاحش لحسب ولكن على أنه محاولة لتجويد الشعب وبث المبادئ الخطرة بين صفوفه وزعزعة الكيان الاجتماعى كله بطريقة لا تقل شناعة عن السرقة والغش والنهب معا .

وإذا كان القانون يعاقب من يحاول بث المبادئ الاجتماعية الخطرة بنشرة أو خطبة بالسجن والحرامان من الجنسية والنفى ، فإن عمل هؤلاء التجار يجب أن يلقى أشد من هذه الجزاءات ، إذ أنه محاولة عملية لبث هذه المبادئ ، أثرها أبلغ وأسرع من نار الخطب والنشرات .

وبعد ، فقد قررت الحكومة زيادة عشرة فى المائة من المرتبات الصغيرة والأجور لتيسر على أصحابها وسائل الحياة ووعدت بالتفكير فى إجراءات أخرى ولكن مادامت تجدى هذه الزيادة وأضعافها إذا استمرت الأسعار فى الصعود وإذا صحب هذا الصعود اختفاء السلع واحدة بعد أخرى من الأسواق .

إن المضطر يركب الصعب ، والأفراد حين تلح عليهم الحاجة إلى الضروريات يضطرون لأداء ما يطلبه التجار من فادح الأثمان ، فمن الواجب أن تقوم بجانب الأوامر هيئة كثيرة العدد واسعة الانتشار كهيئة الموظفين لتضرب على أيدي طلاب المرح بل ناهشى لحوم البشر وشاربى دماء الإنسان .

ومن سوء الحظ أن أصحاب الإيرادات العالية لا يتضامنون مع ذوى الدخل القليل فى مكافحة الغلاء المصطنع . فهم يجدون من أموالهم ما يسمح لهم بشراء كل ما يطلبون - حتى الكماليات - بالأسعار المطلوبة . والتاجر الذى يجد من يشتري سلعته بالثمن الفادح لا يبيعها بطبيعة الحال للماجر عن أدائه .

ولو تضامن القادرون مع العاجزين على دفع هذا البلاء فكفوا أيديهم عن الشراء متى تجاوز السعر حدا معيناً ، لاضطر التجار الجشعون إلى الاقتصاد في تقدير الأسعار وقتعوا بربح كبير ولكنه معقول ، وكسب مجموع الأمة بهذا التضامن المحدود .

وما دام هؤلاء السادة المترفون لا ينوون الاقتصاد الاختياري بعد هذه النذر التي كان أحرها خطاب دولة رئيس الحكومة ، فإن من واجب الدولة أن تتدخل فتجبرهم على الاقتصاد في الاستهلاك رحمة بالعاجزين عن الضروريات .

فمن ذا الذي يقول إن مصر الأمة الزراعية يجوز أن يبلغ رطل اللحم فيها سبعة قروش ، ورطل السمن عشرة ، وأقة الخضر من ثلاثة إلى خمسة قروش ، والكريمة الواحدة سبعة ، وأقة العنب كذلك إلى آخر هذه الأسعار الفاحشة في الغذاء اليومي للناس ؟

إن جشع التجار وترف المترفين ركنا أساسيان للغلاء المصطنع على هذه الصورة . وقد قدمنا وسائل مكافحة الجشع ، وها نحن أولاء نذكر وسائل مكافحة الترف .

أولى هذه الوسائل تنظيم الاستهلاك وتقليله بطريقة البطاقات ، وإن يكن هذا النظام صعب التطبيق في بلد كصيرته متمدن فيه ضبط كمية الانتاج في كثير من المواد ولا سيما ما تنتجه الأرياف . ولكن هذا لا يمنع محاولة تطبيقه بقدر الامكان .

وقد عزم أولو الشأن على منع ذبح المشاة يومين في الأسبوع . ولا ضير — في اعتقادنا — لوجعلت أيام المنع ثلاثة ، فالطبقة المتوسطة لا تزيد بطبيعتها على الأيام الأربعة الباقية ، والطبقة الثامنة وهي تشمل تسعة ملايين على الأقل من الشعب لا تتوق اللحم إلا في المواسم والأعياد . أما طبقة المترفين فيجب أن تزيل عن أكافئها وعن بطونها بعض الشحم الذي تكسب على مر الأعوام بطريق الاقتصاد في الطعام .

إن الترف في مثل ظروفنا الحاضرة جريمة قومية ، فإذا لم يكف عنها مرتكبوها كان من حق الدولة أن تتدخل لترغمهم على تجنبها ، فهم لا يأكلون لحوم الابل ، بل ينهشون لحوم الطبقات البائسة ويسامون ما ينهشونه للتجار فيعتصرونه دماغاً يستحيل بعد لحظات إلى جنيناته !

وتحضرني بهذه المناسبة فكرة زيادة الأعباء على كاهل القادرين وتخفيفها عن كاهل العاجزين ، ففرصة الحرب والغلاء الفاحش فرصة طيبة لتعديل الميزان الاقتصادي حتى يستطيع الفقراء والمتوسطون الحياة المعقولة ، وحتى تحدد مقدرة الأغنياء على الشراء حين تفرض عليهم أعباء تناسب ثروتهم الضخمة . فيقتطعون ما يفرض صيهم من الجزء المخصص لمشترياتهم . وبهذا يخف الضغط عن السوق ويتعادل العرض والطلب بعض التعادل .

ولو تم هذا لما كانت أزمة الحرب شراً خالصاً ، ولكان هذا بعض العزاء عما صحبها من ويلات ، ولتحقق على يدها شيء من العدل الاجتماعي نسبق به موعده المرقوب وهوأت ولا شك عن قريب .